اليوم رحّب مرآز آارتر بقرار ال 26 من أيار (مايو) الذي اتخذه مجلس الوزراء بهدف تعيين الأعضاء الخمس المتبقين في المجلس الدستوري. ويشار ان الأخير هو الهيئة المكلّفة بالبت بالطعونات في نتائج الانتخابات. وفي الوقت نفسه حثّ المرآز السلطات اللبنانية على تأمين الإيضاحات الإضافية المتعلقة بـ

والإجراءات التي خاب و إيراد النتائج في جداول بحسب الدوائر الانتخابية.

وتعد انتخابات السابع من حزيران (يونيو) 2009 النيابية عالية التنافسية مع إمكانية تسجيل النتائج المت من الدوائر قاربة في بعض . وعليه من المهم أم تكون آليات حلّ النزاعات الانتخابية التي وضعها المجلس الدستوري واضحة لكافة أصحاب الشأن حتى يتبع آافة المعنيين والأحزاب والمرشحون طرق الطعن بنتائج الانتخابات المحددة لهم.

أما مرآز آارتر فقد أرسل بعثته لمراقبة انتخابات 2009 في لبنان في بداية شباط (فبراير). وفور الحصول على الاعتماد الرسمي من وزير الداخلية والبلديات في 31 آذار (مارس) نشر المرآز مراقبيه الستة الأول على الأراضي اللبنانية من أجل تقييم تحضيرات الانتخابات والحملات السياسيّة في الدوائر ال26. وسوف يستكمل المرآز نشر حوالى 50 مراقباً على الأمد القصير من أجل مراقبة الاقتراع والفرز وعمليات الاحتساب. وبالمختصر المفيد، يعرض المرآز الملاحظات ما قبل الانتخابية التالية الواردة في التقرير المرفق ربطاً.

- يبدو أن انتخابات العام 2009 أآثر تنافسية من انتخابات العام 2005 مع أآثر من 3258000 ناخب وأآثر من 500 مرشح يتنافسون على 128 مقعداً نيابياً.

- يرعى هذه الانتخابات قانون جديد تم اعتماده في العام 2008 وقد أدخل عدداً كبيراً من التغييرات. فهو يرمي إلى زيادة الشفافية في العمليّة الانتخابيّة اللبنانيّة. ويشتمل القانون على إجراءات أكثر صرامة في اليوم الانتخابي وشفافيّة أكبر لجهة تمويل الحملة والإعلام فيها ومعلومات أكثر نفاذاً لجهة لوائح الشطب ومراكز الاقتراع.
- آليات فعّالة لحلّ النزاعات الانتخابيّة التي تعتبر جزءاً بالغ الأهمية في انتخابات تتمتّع بالمصداقية. ولذلك جاء تعيين الأعضاء الخمسة المتبقين في المجلس الدستوري ليساعد على تأمين بتّ موثوق وسريع للطعون في نتائج الانتخابات. ولهذا الهدف، على السلطات المختصّة أن تتّخذ الخطوات التي تضمن وضوح آليات فضّ النزاع المعتمدة من قبل المجلس الدستوري لجهة الشكاوى المتعلّقة بنتائج الانتخابات فتكون واضحة بالنسبة إلى كافة أصحاب الشأن.
- وعندما تصبح اجراءات الطعن بالنتائج أمام المجلس الدستوري واضحة بالنسبة إلى المرشحين، لا بد من توضيح إضافي للاجراءات القانونية والحلول المتلعقة بشكاوى الناخبين وعناصر الأحزاب يوم الانتخاب. ويشجع مركز كارتر وزارة الداخلية والبلديّات على توضيح هذه الإجراءات قبل اليوم الانتخابي وذلك عبر توزيع المعلومات على كافة المعنيين بما في ذلك العاملين في مراكز الاقتراع
-

****

أنشأ الرئيس السابق جيمي آاتر وزوجته روزالين مرآز آارتر في العام 1982 بالشراآة مع جامعة يموري وذلك من أجل المساعدة على تعزيز السلام والصحة في العالم. إنها منظمة لا تبغى الربح وغير حكومية وقد ساعد المرآز على تحسين عيش الناس فيأآثر من 70 بلدًا عبر حلّ النزاعات والتقدّم في الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية والوقاية من الأمراض وتحسين الرعاية الصحية العقلية وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل.

2009 2

ستسجّل الانتخابات النيابية التي ستجري في حزيران (يونيو) 2009 في لبنان خطوة مهمة في تعزيز الاستقرار الديمقراطي في البلاد. ليس ان هذه الانتخابات هي الأولى منذ توقيع اتفاقية الدوحة في ايار (مايو) 2008 التي سجلت نهاية الأزمة السياسية التي تلت ولاية الرئيس إميل لحود وحسب بل أنها أول انتخابات تجري في ظلّ القانون الانتخابي الجديد الذي اعتمد في العام 2008 والذي وافقت عليه آافة الأحزاب السياسية. ويشتمل القانون الجديد عددًا من التغييرات المهمة التي لا بدّ أن تزيد من شفافية الانتخابات بما في ذلك اعتماد مراقبين دوليين ومحلّيين. وفي الاسبوع الأخير التحضيري للانتخابات يرفع مرآز آارتر بعض الملاحظات ما قبل الانتخابيّة في روح من التعاون مع شعب لبنان.

للمرّة الأولى تجري السلطات اللبنانية الانتخابات النيابية في نهار واحد. آانت الانتخابات السابقة تجري على أربع آحاد متتالية ويعزى السبب الأساسي للامر إلى النقص في الموارد البشريّة والقوى الأمنيّة. ويبدو أن وزير الداخلية والبلديات الحالي زياد بارود يتمتع بثقة آافة المعنيين بما في ذلك الجمعيات والأحزاب السياسيّة والمرشحين ووسائل الإعلام والناخبين أنفسهم. وفي 7 حزيران (يونيو) 2009

وتشير التقارير التي يرفعها مرآز آارتر إلى أن التحضيرات الانتخابية على قدم وساق على المستوى المحلي. ومع ذلك يبدو مستوى الجهوزية للإدارة المحلية للانتخابات متفاوتاً بين البلديات ولا سيما في ما يتعلق بنشاط المخاتير الذين يعملون بالتنسيق مع وزارة الداخلية والبلديات في إدارة إصدار الهويات.

- من أجل الاقتراع على الناخبين المسجّلين أن يبرزوا هويتهم أو جواز سفر لبناني صالح. وتحضيراً للانتخابات قامت السلطات اللبنانية بإصدار سريع لبطاقات الهوية الخاصة بالناخبين المحتملين بالطلب لذلك

يدخلوا القلم في الوقت نفسه (فيكون ذلك بحسب عدد الصناديق التي في القلم). وقد يؤدي هذا إلى صفوف طويلة من الانتظار والتأخير في إقفال الصناديق.

- لقد ادخلت وزارة الداخلية والبلديات عدداً إضافياً من التدابير الوقائية الخاصة بفترة الانتخابات المباشرة ويأمل المرآنز أن يكون لها الأثر الإيجابي على العمل

والبلديات الذي تحتاج مهامه (إلى جانب إعطاء الأجوبة والإيضاحات) أيضاً إلى توضيح لجهة فضّ الخلافات.

آل ذلك ي